

بقيت الاراضي بعيدة المنال فلا يمكن تحقيق هدف الصهيونية » .

ولهذا سمعت الحركة الصهيونية منذ سنة ١٨٧٥ للحصول على الاراضي العربية في فلسطين فحصلت على مساحات متفرقة كهبه من الحكومة التركية بحجة انشاء مدارس ومختبرات زراعية واشترت من اقطاعي الاراضي في دمشق وبيروت وفلسطين مساحات اخرى باثمان مغرية . كما حصلت الصهيونية بموجب صك الانتداب على تسهيلات واسعة للاستيلاء على الاراضي ومنتحتها الحكومة البريطانية ٣٠٠٠٠٠٠ دونم من اراضي الدولة ، واجرت للصهاينة ١٠٠٠٠٠٠٠ دونم اخرى بايجار اسمي .

كان اليهود يملكون عند الاحتلال البريطاني ٦٥٠٠٠٠٠٠ دونم فقط من الاراضي ارتفعت هذه لتصبح ١٤٧٤٨٤٥٠٠ دونم عند انتهاء الانتداب . وقد تملكوا هذه الاراضي بالطرق التالية :

— هبة من الحكومة التركية وشراء من الملاكين غير الفلسطينيين	
— من ١٨٧٨ — ١٩١٨	٦٥٠٠٠٠٠ دونم
— هبة من الحكومة البريطانية	٣٠٠٠٠٠٠ دونم
— شراء من اقطاعيين غير فلسطينيين في فترة الانتداب	٤٢٠٠٠٠٠ دونم
— شراء من اقطاعيين فلسطينيين	١٨٦٠٠٠٠ دونم
— شراء من الاديرة والمؤسسات الاجنبية	١٢٠٠٠٠٠ دونم
— شراء من صفار الملاكين الفلسطينيين	٧٢٤٥٠٠٠ دونم
المجموع	١٤٧٤٨٤٥٠٠

فبالرغم من ان ٨٠٪ من المهاجرين اليهود الى فلسطين انتقلوا اليها مباشرة من المدن الاوروبية نجد ان الاطماع الصهيونية كانت تتجه بشكل اساسي الى الريف الفلسطيني وامتلاك الاراضي الزراعية . ان هذه المفارقة تزداد حدة ان تذكرنا بان الريف الفلسطيني كان — في ذلك الوقت — المجتمع الفلسطيني : مجتمع يعيش في الدرجة الاولى — على نتاج عمل المعول والناس والحراث . فمسألة الارض هي صميم المشكلة الفلسطينية . وقد اعترفت اللجان المختلفة التي كانت ترسلها الحكومة البريطانية للتحقيق في اسباب الانتفاضات المتتالية في تقاريرها من ان اهم دوافع هذه

الانتفاضات هو تشريد المزارعين العرب عن ارضهم التي نلحوها لعشرات السنين واغلاق مجالات العمل والاستخدام امام العمال الزراعيين والفلاحين المعدمين وازدياد عددهم باستمرار وحرمان العرب من مساحات كبيرة من اخصب الاراضي . يقول سببسون في تقريره الرسمي للحكومة البريطانية عن اسباب اضطرابات عام ١٩٢٩ بأن « النتيجة التي اسفر عنها شراء الصندوق القومي اليهودي للاراضي بفلسطين هي اخراج تلك الاراضي عن اقليم البلاد . فببطل اذاك كونها ارضا يستطيع العربي ان يجني منها اية منفعة ، الان وفي المستقبل ، وليس فقط انه لا يستطيع ايدا تحليل النفس باستئجارها او حراستها ، بل هو محروم الى الابد ، بموجب احكام اليجار الصارمة لدى الصندوق القومي ، من الاستخدام في تلك الارض » .

أما قانون الصندوق القومي اليهودي فقد نص على تجريم المزارعين اليهود من مستأجريه بدفع غرامات او طردهم من الارض متى ما خرقوا قانون عدم استخدام اليد العاملة العربية . وكان دستور الوكالة اليهودية قد نص عام ١٩٢٩ على ان « تعمل الوكالة على انجاح الاستيطان الزراعي القائم على العمل اليهودي ، كما تعتبر من المسائل المبدئية ضرورة استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع المشاريع والاعمال التي تعتمد الوكالة تنفيذها او تنفيذها » .

وبهذا تتضح مجموعة العوامل التي تضافرت لتحويل الكثير من الفلاحين الصغار والمستأجرين الى طبقة مسحوقة معدمة تعاني من قوانين عنصرية تحرمها ليس من الارض فحسب بل من حق العمل نفسه . كان من اهم هذه العوامل الاستيطان الصهيوني واستلاب الاراضي العربية من جهة واعتماد المؤسسات الصهيونية سياسة « العمل العبري » وسياسة « غزو العمل » التي حددتها الهستدروت والتي سمعت باستمرار الى تبديل العمال العرب بالعمال اليهود من جهة اخرى . وهذا يعني ان يتفعل العمل اليهودي في جميع مجالات العمل الاساسية وخاصة في مجال العمل الزراعي . ان المطالبة بمنع تشغيل العمال الزراعيين العرب كانت وراء انشاء الهستدروت وبعمران ما اتجهت هذه وخاصة بعد عام ١٩٢٨ الى طرد العمال العرب بالقوة . والواقع انه لم